

هدى رزق: في زمن الأزمات الكبرى يتساوى الناس في المصيبة وفي الحاجة

أثبتت بعض الأبحاث التجريبية التي قام بها البنك الدولي على عينة من البلدان الأقل نمواً، أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الأجور وخصوصاً في القطاع العام، وبين تفشي ظاهرة الفساد في المؤسسات والمجتمعات. من هنا على كل راغب في إجراء الإصلاحات ومحاربة الفساد، أن يدرك من أين عليه أن يبدأ

على الرغم من أهمية الرواتب والأجور بالنسبة إلى الموظفين والعمال، خلت موازنة عام 2022 من أي بند يتعلق بإعادة النظر فيها عوضاً عن السياسة العامة للدولة برمتها والاستيعاض عن الأجور والرواتب بإعطاء مساعدات هزيلة، لا يزال معظمها حبراً على ورق، تزرع غالبية العائلات اللبنانية تحت خط الفقر بعدما بات يساوي الحد الأدنى للأجور حوالي 30 دولاراً أي بمعدل دولار واحد في اليوم. فهل من يتصور إلى أين عسانا سنذهب في ظل هذا الواقع القاسي والمرير؟

مظاهر هذه الأزمة بدأت تظهر جلياً في حياتنا اليومية، وبتنا نراها مرسومة على وجوه غالبية اللبنانيين، فهل من سبيل لحدوث تغيير ما أو الحد من تفاقمها؟

■ كيف ينعكس الفارق الكبير في الرواتب وغياب الطبقة الوسطى على النمط الاجتماعي؟

□ تسببت الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية وتدني قيمة الرواتب والأجور إلى تدني مستوى حياة الطبقة الوسطى، وهي الطبقة التي تعتبر مظلة أمان وحامية للقيم الاجتماعية والتوازن المجتمعي والثقافي. من جراء الأوضاع الاقتصادية المتردية، انضمت فئة وازنة من مكونات هذه الطبقة إلى صفوف المتضررين اقتصادياً الذين أصبحت رواتبهم لا تكفي لسد الحاجات الضرورية لاستمرار العيش بكرامة. هذا الأمر مثابة تحد كبير أمام لبنان ليحافظ على طابعه السكاني الذي يغلب عليه ذوو الدخل المتوسط، إذ أن هؤلاء يمثلون الجزء الأكبر من رأس المال البشري في البلاد ودورهم أساسي في إعادة الحيوية لمختلف القطاعات سواء الاقتصادية أو الثقافية أو التعليمية وحتى

■ هل غير انخفاض مستوى الرواتب والأجور التركيبة الاجتماعية؟

□ قضت الأزمة الاقتصادية والمعيشية على قيمة الرواتب في ظل تدهور أسعار الصرف،

وما تبعه من ارتفاع الأسعار على المستهلك. أثر هبوط العملة المحلية في مقابل الدولار الأمريكي تأكلت رواتب العمال والموظفين، ولم تعد تكفي لتأمين الحاجات الأساسية كالطعام والدواء والكهرباء، لاسيما وأن غالبيتها مستورد من الخارج. كما انعكس الأمر على الكوادر اللبنانية من أطباء ومهندسين ومحامين وإعلاميين وأساتذة جامعات وقضاة وموظفين في القطاع العام، مما أحدث خللاً وتغييراً في المستوى الاجتماعي لهذه الفئة التي كانت ميسورة إلى حد ما وتعتبر عن واقع الطبقة الوسطى، إلا أن ما حصل أدى إلى تضعف هذه الشريحة المجتمعية التي فقدت تمايزها الاجتماعي وتأثيرها بسبب تدني مستواها المعيشي.

■ كيف يمكن تخطي الشعور بالخل من طلب المساعدة التي توفرها الدولة أو المؤسسات المختصة؟

□ في زمن الأزمات الكبرى يتساوى الناس في المصيبة والحاجة والمطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما وأن قسماً كبيراً منهم يكون فقد مدخراته سواء بسبب سوء الإدارة والهدر والفساد، أو بسبب إغلاق المؤسسات التي يعمل ضمنها. فالمطالبة بالمساعدة حق من حقوق المواطن المشروعة سواء أتت من جانب الدولة أو من جانب المؤسسات المختصة، وهي تعتبر من واجبات الدولة والمؤسسات الأهلية والدينية، خصوصاً وأن معظم اللبنانيين وصلوا إلى خط الفقر.

■ ما هي الوسائل التي تساعد في احتواء مفاعيل الأزمة وتقبل نمط الحياة الجديد الذي فرضه تدني مستوى المعيشة؟

□ لا شك في أن الجيل الجديد من المراهقين والشباب يعيشون اليوم صعوبات كبيرة تتراوح بين تغيير نمط الحياة والحصول على الحاجات الضرورية أو الاستهلاكية التي تعودوا عليها، مما تسبب في صعوبات كبيرة لعائلاتهم في اقتناعهم بأن الواقع الحالي قد تغير، وفي احتواء ردود أفعالهم وشرح مسببات الأزمة المالية والاقتصادية التي تفرض في بعض الأحيان ضرورة الانتقال من المدرسة أو من الجامعة الخاصة إلى الرسمية، أو شراء كتب وملابس



الاستاذة والباحثة في العلوم الاجتماعية الدكتورة هدى رزق.

مستعملة. لكن الواقع فرض نفسه كون الأزمة التي نمر فيها حالياً تحولت إلى أزمة عامة تقريبا بعدما طاولت 75% من الأسر اللبنانية التي تضطر مكرهة إلى تغيير نمط حياتها، وإدخال الأطفال والمراهقين في هذا النمط وفرض أمر واقع جديد عليهم.

■ كيف يمكن أن تحد إدارة المدارس من الفوارق الكبيرة في المستوى الاجتماعي لدى الطلاب؟

□ قام عدد من المدارس الرسمية بمساعدة الطلاب عبر توزيع القرطاسية وبعض حرصت بعض المدارس الخاصة على عدم إكساب أي زيادات على أقساطها، أو على منح تخفيضات ولو جزئية إلى عدد من التلامذة. كما تم استحداث صفوف شبه مجانية أو شبه مجانية للأطفال بمساعدة من منظمات المجتمع المدني التي تتلقى مساعدات من دول غربية. من جهة أخرى لم تكتف كبريات المدارس الخاصة في الإبقاء على أقساطها المرتفعة بل فرضت على طلابها الدفع بالعملة الصعبة أي بالدولار. المشكلة أن لا مونة على هذه المدارس التي تعتبر مدارس الشرائح الاجتماعية العليا.

”

الجيل الجديد يعيش صعوبات في تغيير نمط الحياة والحصول على الحاجات الضرورية

“

■ ما هي تأثيرات الفقر عموماً على الأمن الاجتماعي؟

□ من المؤكد أن الفقر يؤثر على زيادة معدلات الجريمة. لا شك في أن التسرب المدرسي يزيد من نسبة الجهل بين أفراد المجتمع ومن عمالة الأطفال، ويسهل عملية الخضوع للموبيقات وتعرض الأطفال والمراهقين للاعتداءات الجنسية طمعا بالمال، فضلا عن الارتفاع الخطير الذي نشهده في زيادة جرائم القتل والخطف إلى جانب ظهور العديد من الأمراض النفسية، كل ذلك يجعل المجتمع بأسره معرضاً لضياح القيم وفقدان الأمن. من هنا، نرى أن إعادة النظر في السياسات الاجتماعية بات أمراً ضرورياً وملحاً

يقع في صدارة الأولويات التنموية للتصدي للمشكلات المجتمعية والمشاكل المهددة لاستقرار المجتمع ولنظومة قيمه وأمنه وتماسك نسيجه. فغياب هذه السياسات أو تهميش دورها يؤديان إلى تفاقم المشكلات والعلل الاجتماعية. أبرز ما يمكن القيام به حالياً وبشكل سريع، دعم البطاقة التموينية وتحسين العطاءات وإجراء دراسة للتشريعات الخاصة بقضايا التنمية الاجتماعية، على أن يتم لاحقاً إرساء مقومات صلبة للأمن الاجتماعي وتوفير حكم صالح يعمل على خلق بيئة داعمة لقضايا الأمن الاجتماعي من خلال تدعيم وجود مؤسسات المجتمع المدني والمجموعات الأهلية.

■ إلى أي مدى يؤدي انخفاض الراتب خصوصاً في الإدارات الرسمية والأمنية، إلى تفشي الرشوة وانتشارها؟

□ تلقي الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الناس بظلالها على أنماط حياتهم ومعاملاتهم اليومية، فيكون انخفاض المستوى المعيشي أو انخفاض الرواتب ذريعة لبعض الأفراد من أجل تحقيق المكاسب المادية، حيث يعد الطمع الإنساني من أبرز أسباب التعامل بالرشوة. هنا، تتخذ الرشوة منحى يتمثل في عدم الاهتمام بمصالح الناس، وما يشجع عليها أيضاً ضعف التربية الأخلاقية والدينية وفساد المفاهيم التي تؤدي إلى استباحة المال العام. لا يمكن القول أن ضعف الراتب هو السبب الأول في تقبل الرشوة، بل قد يكون أحد العوامل. المشكلة تكمن في عدم وجود إشراف ومتابعة حقيقية على أعمال الموظفين، والتركيز على تلقي الخدمات وإنجازها بواسطة عدد محدود من الموظفين الدائمين. لذلك لا بد من إعادة النظر في رفع الحد الأدنى لأجور الموظفين بما يكفل لهم العيش الكريم، وتفعيل نظم الرقابة الداخلية والمسؤولية الإشرافية، وفصل تلقي الطلبات عن أداء الخدمة المباشرة واللجوء إلى المكنتنة، كذلك تشديد العقوبات عن تلك الجرائم بحيث تصل إذا اقتضى الأمر إلى الفصل من الخدمة أو الحرمان من الراتب.